

فض دور الانعقاد الثالث لمجلس النواب

إلغاء إعفاءات الدولة في الأنشطة الاقتصادية

استراتيجية وطنية للأمن الغذائي.. واستحداث فئات جديدة لـ«تكافل وكرامة»

«السياسي» يوقع قانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤

وتسعة وأربعون ملياراً ومائتان وأربعة عشر مليوناً ومائة وواحد وستون ألف جنيه». كما قدرت إيرادات الموازنة العامة للدولة ومتحصلاتها من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول بمبلغ ٢٠٢٠,٨٦٠,٢٥٢,٠٠٠ جنيه «فقط وقدره تريليونان ومائتان وثمانية مليارات وثمانمائة وستون مليوناً ومائتان واثنان وخمسون ألف جنيه».

كتب- ناصر عبد المجيد: وقع الرئيس عبدالفتاح السيسي أمس قانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٢٣ يربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤. ونصت المادة الأولى من القانون على أنه قدرت استخدامات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بمبلغ ٤,٣٤٩,٢١٤,١٦١,٠٠٠ جنيه «فقط وقدره أربعة تريليونات وثلاثمائة



اسوريو



كولر

قبل لقاء القمة

الأهلى يطلب تسلم درع الدورى

فى المباراة.. والزمالك يعلن الطوارئ

«السوشيال ميديا» خطر يحاصر الكرة المصرية

«بوتين» يستعين بالدولفين فى البحر الأسود

الجيش السودانى يكبد الحركة الشعبية خسائر فادحة



بالأزمة السودانية وعقد اجتماع قمة بجمهورية إثيوبيا الشقيقة بمشاركة واسعة من الفاعلين الدوليين، والشكر كذلك للأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقى، وحكومة وشعب إثيوبيا بقيادة رئيس الوزراء أبى أحمد، وللمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ولجمهورية مصر، والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا». وأضاف البيان: «لقد جاءت مشاركة وفدنا فى اجتماع أديس أبابا إيماناً بضرورة الوصول إلى حل سلمى يؤدى إلى وقف الحرب ويعهد لبدء حوار سياسى شامل يعالج جذور الأزمة السودانية وعودة الحكم المدنى الديمقراطي وخرج نهائى للمؤسسة العسكرية من العمل السياسى». وتابع: «لقد فوجئ بمقاطعة وفد

القوات المسلحة للجلسة الأولى بذرائع واهية غير موضوعية ونغم وصوله لأديس أبابا. هذا التصرف غير المسؤل يكشف بوضوح ما ظلنا نؤكد أنه القرار داخل المؤسسة العسكرية مختلف وأن هناك مراكز متعددة لاتخاذ القرار بداخلها تسعى لإطالة أمد الحرب وعرقلة المساعى الحميدة كافة التى يبذلها أشقاء وأصدقاء السودان فى محيطه الإقليمى والدولى». وأكدت الدعم السريع أن «مقاطعة اجتماع الإيجاد من قبل وفد القوات المسلحة يأتى ضمن نهج النظام البائد المتطرف الذى بسببه تعرض السودان إلى أكبر عزلة إقليمية ودولية فى تاريخه وإلى عقوبات تركت آثاراً سلبية فى كل مناحى الحياة فى البلاد.

كتب- سحر رمضان ومثار السويفى:

أعلن الجيش السودانى، أمس، أنه كبد الحركة الشعبية خسائر فادحة فى معارك شوهتها منطقة النيل الأزرق العسكرية.

وقالت القوات المسلحة السودانية على صفحتها فى «فيسبوك»: إنها تدحر متمردى الحركة الشعبية، وتكدهم خسائر كبيرة فى منطقة النيل الأزرق العسكرية محلية الكركم، وتتسلم منها عتاداً وسلاحاً وتقتل العشرات. من ناحية أخرى، قاطع وفد الجيش السودانى فى أديس أبابا قمة الإيجاد، والتقى وفد القيادات السياسية السودانية، بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا، عدداً من الدبلوماسيين الغربيين المقيمين فى إثيوبيا يبحث تطورات الأوضاع السياسية فى السودان. وناقش الاجتماع حث المجتمع الدولى على بذل مزيد من الجهد للتسليم من أجل دفع المبادرات الدولية والإقليمية لوقف الحرب فى السودان وتوفير السند البشرى لملايين السودانيين المتأثرين بالحرب، وانتقدت قوات الدعم السريع غياب الجيش السودانى عن اجتماع الإيجاد، وأعربت عن شكرها للجنة الرباعية التابعة لـ«الإيجاد» على اهتمامها بالأزمة السودانية. وأصدرت قوات الدعم بياناً قالت فيه: تقدمت قوات الدعم السريع، بوافر الشكر والتقدير للجنة الرباعية للإيجاد برئاسة رئيس جمهورية كينيا وليم روتو، على اهتمامها المتعاظم

١٠٤,٥ مليون نسمة سكان مصر

كتب- عبد الرحيم أبو شامة: أكد الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، فى إحصائية أصدرها أمس بمناسبة اليوم العالمى، أنه من المتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم ٨,٩ مليار نسمة بحلول منتصف عام ٢٠٣٥، ويبلغ ٩,٧ مليار نسمة بحلول منتصف عام ٢٠٥٠. ولفت الجهاز إلى أن مصر تقع فى المرتبة الرابعة عشرة عالمياً من حيث عدد السكان، الثالثة إفريقياً والأولى على مستوى الدول العربية، وشهد عام ٢٠٢٣ تغيراً مهماً فى ترتيب الدول من حيث عدد السكان، حيث ترتقى الهند إلى المركز الأول وتراجع الصين إلى المركز الثانى. وأشار الجهاز إلى حالة السكان فى مصر وفقاً لبيانات الجهاز عام ٢٠٢٣ بالزيادة الطبيعية، حيث ارتفع عدد سكان مصر من ٧٢,٨ مليون نسمة وفقاً لتعداد عام ٢٠٠٦ إلى ٩٤,٨ مليون نسمة فى تعداد عام ٢٠١٧، ثم إلى ١٠٤,٥ مليون نسمة فى ٢٠٢٣/١/١. وبلغت نسبة زيادة قدرها ٩,٧ مليون نسمة من بيانات آخر تعداد، (٥١,٤٪ ذكوراً، ٤٨,٦٪ إناثاً) وبلغت نسبة النوع ١٠٥,٩ ذكر لكل ١٠٠ أنثى. ولفت الجهاز إلى أن محافظة القاهرة تعتبر أكبر محافظات الجمهورية من حيث عدد السكان، فقد بلغ عدد سكانها ١٠,٢ مليون نسمة، تلتها محافظة الجيزة ٩,٥ مليون نسمة، وذلك فى ٢٠٢٣/١/١.

قريباً.. طرح أراضٍ جديدة للاستثمار السياحى

الجديدة بحيث يتم انخفاض تكلفة بناء الغرف الجديدة التى سوف تسهم بنحو ١١٪ من تكلفة بناء الاستثمارات الفندقية الجديدة من خلال الميزانية العامة للدولة. وأكد أنه جار التفاوض مع الجهات المسئولة بالدولة لطرح مجموعة أراضٍ جديدة للاستثمار السياحى من جانب القطاع الخاص ما يساعد على خلق منتجات أخرى سياحية لجذب شرائح مختلفة من السائحين، مشيراً إلى أن هناك فنادق واجهت أزمات اقتصادية صعبة خلال الفترة الماضية، وبينها ما تعثر والتى استطاعت العودة للعمل بنجاح، وبالتنسيق مع البنوك الوطنية يجرى العمل على وضع سياسة تحكم الاستثمار السياحى فى الفترة المقبلة كما يمكن فتح الفرصة للشركات الكبرى للاستحواذ على الفنادق صاحبة الأداء الضعيف.

وأوضح أنه يجرى إعداد خطة عمل واضحة مع وزارة الإسكان للاستغلال الأمثل مساحياً للمنطقة الواقعة مطار سفنكس إلى هرم سفارة، بما فى ذلك طرح قطع أراضٍ للاستثمار السياحى، ويتم تركيزها على فى حملات تسويق الفرض الاستثمارية بعصر، ويتم طرحها قبل نهاية هذا العام، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص والاتحاد المصرى للغرف السياحية، كما يتم وضع استراتيجية مماثلة لمحافظة الأقصر وأسوان حيث يوجد بهما ٧ آلاف غرفة فندقية فقط.

كتب- فاطمة عياد:

أعلن أحمد عيسى، وزير السياحة والآثار، أن من أهم بنود استراتيجية مصر لجذب ٣٠ مليون سائح هى تحسين مناح الاستثمار السياحى وزيادة عدد المنشآت الفندقية، حيث تمتلك مصر فقط ٢١٥ ألف غرفة فندقية منها ٥ آلاف غرفة تم افتتاحها خلال العشرة أشهر الماضية. وأضاف عيسى، خلال مشاركته فى الندوة التى عقدها مجلس الأعمال المصرى الكندى، برئاسة المهندس معتز رسلان، أن عدد المنشآت الفندقية لا يتناسب مع طموحات مصر فى زيادة الحركة الوافدة، موضحاً أن مصر تحتاج على الأقل إلى ٤٠٠ ألف غرفة فندقية جديدة لخدمة ٣٠ مليون سائح فى عام ٢٠٢٨، مشيراً إلى أن ذلك يتطلب وضع تحفيز وتيسيرات جديدة للمستثمرين فى القطاع السياحى، وتكون هى نوه العمل على زيادة الاستثمارات فى السنوات المقبلة

خاصة أن مصر لديها الآن ٧٠ ألف غرفة فندقية تحت الإنشاء قد تدخل الخدمة بنهاية ٢٠٢٤، ولكن هذا العدد أيضاً لن يكون كافياً. وكشف عيسى أنه جار التنسيق مع الدكتور محمد معيط، وزير المالية، لإعادة تصميم مبادرة البنك المركزى لدعم الاستثمار السياحى بشكل يناسب التطورات الجارية حالياً، ولكن يتمويل من وزارة المالية، وقد تم بالفعل الاتفاق على الخطوط العريضة للمبادرة



هيفاء

احمد عيسى

«ولاء» عذبها زوج الأم كياً بالنار وضرىها بـ«الخرطوم»

بأى ذنب قتلت؟

كتب- محمد تهامى:

أصاب العمى بصيرتهم وأنزعزت من قلوبهم الرحمة، غابت عقولهم فلقوا إلى أفعال وحشية لا تأتى بها الحيوانات فى الغابة، وساقهم شيطانهم اللعين إلى ارتكاب جرائم لن تعفى من سجل حياتهم، هكذا كان ملخص الجريمة البشعة التى شهدتها منطقة البساتين جنوب القاهرة، بعدما أقدمت ربة منزل على قتل طفلتها بعد إذاقتها وصلة تعذيب قاسية بالاشتراك مع زوجها، حتى سقطت الطفلة المسكينة بين أيديهما حثة هامة مفارقة الحياة.

تلك الجريمة البشعة كانت من نصيب الطفلة «ولاء» صاحبة الـ ١٠ أعوام، التى لم تعرف فى حياتها اللعب واللهو كباقي الأطفال، ولم تكن تعلم أن نهاية حياتها ستكون على يد أقرب



تمكن رجال المباحث من القبض على «زوج الأم» المتهم بقتلها، وقرر فى أقواله أمام رجال الأمن، ويرر جريمته بأن الطفلة اعتادت الخروج من المنزل دون إذن، ولم يقصد قتلها، بل كان يقصد تهذيبها، إلا أنه فوجئ بأنها توفيت متأثرة بالاعتداء عليها، وتم تحرير محضر وتولت النيابة التحقيق فى الواقعة. أمرت النيابة العامة، بجبس ربة منزل وزوجها ٤ أيام على ذمة التحقيقات، لانهماهما بقتل ابنتها والشرع فى قتل لجلها خلال حلة تعذيب ساخنة بمنطقة البساتين، وطلبت انتداب الطب الشرعى لتوقيع الكشف الطبى على جثة الطفلة، وإعداد تقرير مفصل لبيان سبب الوفاة، والتصريح بالدفن عقب استيفاء الإجراءات القانونية اللازمة، كما أمرت بتوقيع الكشف الطبى على الطفل لتحديد حجم الإصابات.

ولم يتحمل جسدها الصغير وصلات التعذيب القاسية لتسقط مغشياً عليها، وتلقى مصرعها متأثرة بإصابات بزرقان متفرق بجسدها النحيف. وردت إشارة لتسمي شرطة البساتين من مستشفى أحمد ماهر باستقبال الطفلة ولا «١١ سنة» مصابة بزرقة وتورم بالجسم وتوفيت فور وصولها، وانتقل رجال المباحث إلى محل سكن الطفلة المجنى عليها، وبين من الفحص والتحرى أن الطفلة تعرضت للاعتداء بالضرب والتعذيب على يد زوج والدتها. وتوصلت التحريات الأولية إلى أن الطفلة وشقيقتها البالغ من العمر ٧ سنوات، يعيشان مع والدتهما لدى زوج الأم، كما تبين وجود إصابات ظاهرية بشقيق الضحية.

الناس إليها، ولكن القدر ساق لها والدتها التى تزوجت بعد انفصالها عن زوجها «والد الطفلة»، وذاقت الطفلة وشقيقتها الأصغر كل ألوان العذاب، وتم حرمانهما من طفولتهما على يد والدتهما وزوجها، حتى جاءت ليلة خرجت فيها الطفلة «ولاء» لشراء حلوى من السوبر ماركت المجاور لمنزلهم، وما أن عادت إلى البيت حتى وجدت أمها توفيقها وتتهال عليها بالضرب واشترك معها زوجها وكان الطفلة عدوها اللدود، مارسا عليها كل سبل التعذيب والضرب باستخدام العصي والخرطوم والكى بالنار، ولم تستطع الطفلة الصغيرة التحمل ولم يساعدها جسدها الصغير على مقاومة بطش الجناة، وظلت تصرخ وتتوسل إلى والدتها: «يا ماما هموت ارحميني» لعل قلبها يلين ويرق وترحم ضعف صغيرتها ولكن دون جدوى.



مركز الإبداع التكنولوجي ينظم جلسة عن «مستقبل تقنية الجيل الخامس»

يهدف برنامج TIECnovation إلى تشجيع الابتكار التكنولوجي وتعزيز ريادة الأعمال. ويتكون البرنامج من سلسلة من الجلسات التي تغطي موضوعات تكنولوجية مختلفة من عدة جوانب وحالات واقعية تستخدم هذه التكنولوجيات.

مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال تأسس في عام 2010 ويهدف إلى تعزيز الابتكار وريادة الأعمال في صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المحلية من خلال بناء هدرات المؤسسات والأفراد وتقديم خدمات تقييم الابتكار ومنح الشهادات والمشاركة في مبادرات الابتكار الوطنية.

نظم مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال التابع لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا) جلسة بعنوان «مستقبل تقنية الجيل الخامس» ما يمكن توفعه في العقد القادم»، في إطار برنامج TIECnovation، الثلاثاء، بمركز إبداع مصر الرقمية في قصر السلطان حسين.

ناقشت الجلسة كيف يمكن لتقنية الجيل الخامس أن تحدث ثورة في كل جوانب الحياة والعمل، وتسمح في ظهور تطبيقات أخرى جديدة بخلاف تطبيقات الشبكات الخلوية السابقة المعهودة. كما ناقش المشاركون أيضًا المشرفين المحليين وتواصلوا معهم، وطرحوا الأسئلة، وحصلوا على إجابات.



التوقيع الإلكتروني خطوة عملاقة في بناء مصر الرقمية



يُعد التوقيع الإلكتروني

من أهم محفزات تسريع

التحول الرقمي في

مصر، فمن خلاله يتم تقديم

خدمات متنوعة للشركات

والأفراد بما يساهم في توسيع

قاعدة استخدام تلك التقنية

ورفع كفاءة العمل الإداري وتعزيز

الخدمات الرقمية المقدمة

للمواطنين والارتقاء بمستوى

أداء الخدمات الحكومية بما

يتفق مع إيقاع العصر ويضيف

إلى المزايا التنافسية لمصر.

كتبت - منة الله جمال:

وللتوقيع الإلكتروني مزايا عدة، منها توفير الوقت والمجهود وسهولة الاستخدام والتطبيق للأغراض الشخصية والتجارية والإدارية بحيث لا يمكن تزويره ولا يمكن الاتصال منه، ويتمتع بأقصى درجات الحماية والأمان والحجية القانونية، بالإضافة إلى ضمان الخصوصية والتحقق من هوية صاحب التوقيع، ومن ثم سيتمكن المواطن من تحديث بياناته واستخدامها في المعاملات الحكومية بكل أمان دون الحاجة إلى تقديم مستندات ورقية.

أكد الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن التوقيع الإلكتروني يمثل خطوة وثابة في مسيرة بناء مصر الرقمية التي يتم خلالها توفير حزم كبيرة من الخدمات للمواطنين بالارتكاز على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حيث تم حتى الآن إطلاق حوالي 170 خدمة على منصة مصر الرقمية بالتعاون مع القطاعات المقدمة لهذه الخدمات؛ موضعا أن إتاحة خدمات التوقيع الإلكتروني تأتي في إطار الجيل الثاني من الخدمات المقدمة على المنصة والتي تركز على هذه التقنية وبالتالي يمكن التحقق من هوية المواطن وإتاحة الخدمات له دون أن يتطلب ذلك حضوره لمقر تقديم الخدمة.

أوضح طلعت أنه تم البدء في 2019 في إعداد استراتيجية لتفعيل منظومة التوقيع الإلكتروني من خلال التعديل التشريعي للقانون الصادر في 2004 بما يتواءم مع التكنولوجيات الحديثة ثم تم البدء في تطبيقات التوقيع الإلكتروني بدءًا بالتطبيقات الحكومية ومنها المتعلقة بمنظومة إنفاذ القانون كما سيتم إتاحة أداة التوقيع الإلكتروني للموظفين المنتقلين للخاصة الإدارية الجديدة؛ لافتًا إلى أن المرحلة الثانية هي المتعلقة بالمعاملات بين الحكومة والشركات والهيئات ومنها الفاتورة الإلكترونية بالتعاون مع وزارة المالية، كما يتم حاليًا الإعداد لمنظومة الإصدار الإلكتروني؛ مشيرًا إلى أن هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات أعدت البنية التحتية للمعلوماتية القادرة على استيعاب الأحمال المتزايدة

من طلبات التحقق من التوقيع الإلكتروني.

أضاف طلعت أن المرحلة الثالثة تتعلق بالتعاون مع القطاع الخاص لإتاحة خدمات التوقيع الإلكتروني للمواطنين في كل أنحاء الجمهورية؛ مشيدًا بالتعاون الوثيق بين شركات مقدمى خدمات التوقيع الإلكتروني وشركات الاتصالات لتحقيق ذلك؛ مؤكدًا أهمية التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص ومنظمات المجتمع المدني لنشر الوعي المجتمعي حول استخدامات تقنية التوقيع الإلكتروني خاصة وأن الفترة المقبلة ستشهد إطلاق المزيد من الخدمات التي تعتمد عليها.

وأوجه التوقيع الإلكتروني العديد من التحديات منذ بداية تطبيقه في مصر مع صدور القانون رقم 15 لسنة 2004 بتنظيم التوقيع الإلكتروني وإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات في 22 أبريل 2004. ومنذ ذلك الحين، خضعت منظومة التوقيع الإلكتروني في مصر لتطوير



من خلال ثلاثة محاور رئيسية: هي محور تطوير البنية التشريعية، ثم محور تحديث البنية التحتية والتكنولوجية، وأخيرًا مرحلة النشر، التي يتبناها استحداث تطبيقات تركز على تكنولوجيا التوقيع الإلكتروني وإتاحتها بطرق ميسرة للمواطنين. وتقوم الهيئة بشكل دوري بمراجعة التطور التكنولوجي وأحدث المعايير الدولية لتكنولوجيا التوقيع الإلكتروني وتعديل اللائحة التنفيذية للقانون. وقامت الهيئة بتعديل اللائحة التنفيذية منها الختم الإلكتروني وخدمة البصمة الزمنية الإلكترونية بهدف خدمة مجتمع الأعمال ومواكبة أحدث التطورات التكنولوجية في مجال التوقيع الإلكتروني.

وجدير بالذكر أن الهيئة بصدد إطلاق إصدار جديد من اللائحة التنفيذية لإضافة خدمات ثقة جديدة لتأمين المعاملات الرقمية.

وفى مجال تهيئة وتجهيز البنية التحتية

٣٧٥ مليون معاملة بنهاية عام ٢٠٢٢

منظومة الفاتورة الإلكترونية الخاصة بمصلحة الضرائب المصرية، التي تعد خطوة مهمة على طريق التحول الرقمي لتحقيق رؤية مصر 2030.

إذ تحقق التكامل بين الأنظمة الضريبية والمجتمع التجاري من أجل التيسير على المتعاملين وإدخال الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي وذلك من خلال متابعة جميع التعاملات التجارية بين الشركات وبعضها البعض وتبادل بيانات كافة الفواتير لحظيًا بصيغة رقمية مؤمنة بالتوقيع الإلكتروني.

منظومة التسجيل المسبق للشحنات بمصلحة الجمارك وتهدف إلى تسير إجراءات الإفراج الجمركي للضمان وتقليص زمن الإفراج الجمركي وأسعار السلع بالسوق المحلية. ويقوم المستوردون بإرسال كافة مستندات الشحن بطريقة رقمية مؤمنة بالتوقيع الإلكتروني قبل وصول الشحنات للموانئ المصرية.

منظومة التقاضي الإلكتروني بالمحاكم المدنية، وتهدف إلى تحقيق العدالة الناجزة عن طريق استخدام التوقيع الإلكتروني لإثبات الحجية القانونية لجميع الوثائق والمستندات الخاصة بالدعاوى القضائية مما يساهم في إنجاز إجراءات التقاضي أمام المحاكم الاقتصادية والتيسير على المتعاملين والتخفيف عنهم من عبء الحضور إلى مقر المحاكم، بالإضافة إلى توفير الوقت والجهد لأطراف عملية التقاضي والحد من التداول الورقي.

منظومة إنفاذ العدالة، إذ تم تفعيل استخدام التوقيع الإلكتروني بالمحاكم والنيابات العامة وبالتالي توفير الوقت والجهد والحد من التداول الورقي داخل المحاكم والنيابات العامة.

لقد أصبح التوقيع الإلكتروني هو المعيار والمقياس لضمان صحة المستندات وموثوقيتها، كما يساهم كذلك في تسهيل العمليات التجارية وتبسيطها وتأمينها وضمان حجتها القانونية على نحو لا يضاهيه التوقيع التقليدي.

100 فرع في جميع محافظات الجمهورية، وشهدت السنوات الثلاث الأخيرة تزايدًا

مستمرًا في عدد الشهادات المصدر من حوالي 8000 شهادة عام 2020 إلى 55000 شهادة عام 2021، بالإضافة إلى أكثر من 130000 شهادة تم إصدارها خلال عام 2022. كما زاد حجم معاملات التوقيع الإلكتروني، من حوالي 3 ملايين شهادة عام 2020 إلى أكثر من 153 مليون معاملة بنهاية 2021، ثم تخطت 375 مليونًا بنهاية 2022.

ولما كان التوقيع الإلكتروني من أهم محفزات تسريع التحول الرقمي في مصر، أصبح الحصول على التوقيع الإلكتروني أمرًا ضروريًا للتمكن من إتمام عمليات إلكترونية بشكل مؤتمن وله الحجية القانونية أمام القضاء المصري. وتم تفعيل استخدامه في مشروعات التحول الرقمي القومية، منها على سبيل المثال:

الختم الإلكتروني لموظفي الحكومة المصرية والجهات الحكومية للتعامل فيما بينهم. وزاد عدد فروع الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط تقديم خدمات التوقيع الإلكتروني لتتجاوز

«مصر للمعلوماتية» تستقبل وفدًا من «فولبرايت» لبحث تمويل المنح

إطلاق الدورة الرابعة من برنامج منصة الابتكار



أطلقت الدورة الرابعة من برنامج منصة الابتكار المقدم من شركة بلاغ أند بلاي، والتي تهدف إلى تعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين الشركات الناشئة والمؤسسات.

يشترك البريد المصري في إطلاق الدورة الرابعة بالتعاون مع هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، ومشروع الحوكمة الاقتصادية المعول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والبنك الأهلي المصري.

يأتي التعاون استكمالًا للنمو غير المسبوق الذي يشهده قطاع الشركات الناشئة التكنولوجية في مصر، كما يهدف إلى تعزيز مكانة مصر باعتبارها مركزًا إقليميًا لريادة الأعمال والابتكار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يستمر البرنامج لمدة ثلاثة أشهر ويهدف إلى دعم رواد الأعمال في مصر وتمكينهم لنمو مشروعاتهم والتوسع فيها. كما يستهدف البرنامج الشركات الناشئة العاملة في قطاعات الحكومة الرقمية وسلاسل التوريد والريادة الصحية واتترنت الأشياء والطاقة والاستدامة والتنقل والتكنولوجيا المالية وتكنولوجيا التأمين.

يتضمن البرنامج تقديم ورش عمل وخدمات الإرشاد والتوجيه التي يقدمها خبراء عالميين وفرض التواصل والتشبيك مع شبكة كبيرة من الشركات والمستثمرين. وخدمات استشارية وتدريب ودعم وفرض للتطوير والاستثمار ومساحات عمل في مركز إبداع مصر الرقمية بقصر السلطان حسين كامل. آخر موعد للتقديم يوم 13 أغسطس.

بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية. وتعد من أكبر الجهات المانحة للطلاب المصريين، إذ توفر نحو 45 فرصة لدراسة الماجستير، بجانب العديد من البرامج العلمية والمهنية، وتتميز بثراء المجالات التي تتيحها للمتقدمين في مختلف المجالات، ويسعدنا التعاون مع جامعة مصر للمعلوماتية في هذا الأمر.

تابعت الدكتورة ماجي: «ما رأيانا من إمكانيات كبيرة وحديثة في جامعة مصر للمعلوماتية يجعلنا حريصين على تقديم منح لطلاب وأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة لهم للدراسة في الخارج، وكذلك تمويل استضافة أكبر الخبراء وأعضاء من هيئة التدريس بأكبر الجامعات في الولايات المتحدة لتبادل الخبرات بين الجامعات الأمريكية وجامعة مصر للمعلوماتية»، مشيرة إلى أن الهيئة تحرص على انتقاء المتقدمين من المصريين الذين يمتلكون رؤية لتوظيف ما يكتسبونه من خبرات خلال المنحة في مجال عملهم داخل مصر بعد عودتهم، وكذلك مقترحاتهم للخدمة المجتمعية، ومهاراتهم القيادية والتي تعد معيارًا رئيسيًا لانتقاء الفائزين بالمنح، لتحقيق أقصى استفادة ممكنة منها.

وحول برامج أعضاء هيئة التدريس، قالت الدكتورة ماجي: «هناك منح لإجراء أبحاث ما بعد الدكتوراه في جميع المجالات، وبرنامج الماجستير لإدارة الأعمال لقادة الجامعات ومراكز البحوث، ومنح تنمية القدرات المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا المصرية، وبرنامج الأساتذة الزائرين، فضلًا عن برامج أبحاث وجمع مادة علمية لطلبة الدكتوراه، وبرنامج الإشراف المشترك لدرجة الدكتوراه، وبرنامج لإجراء أبحاث وجمع مادة علمية لطلبة الدكتوراه بالجامعات المصرية».



تمثل بقدرتهم على الاستفادة من أفضل البرامج التعليمية عالمية المستوى.

من ناحيتها أبدت الدكتورة ماجي نصيف، المدير التنفيذي لمؤسسة فولبرايت في مصر، سعادتها بإمكانيات الجامعة وما تقدمه من برامج علمية متطورة للغاية. موضحة أن منصة فولبرايت، معنية بالتبادل التعليمي والثقافي

المتمرسة والاستفادة من بيئة تعليمية محفزة ومليئة بالتحديات والفرص، لذلك نحن نثق بأن طلابنا سيواصلون الحضي نحو مستقبلهم المشرق وتطلعون إلى متابعة نجاحاتهم بعد التخرج. كذلك أيضا نحن في مجتمع الجامعة يسعدنا أن تجد هذه المؤسسات المرموقة ومنها هيئة فولبرايت طلابنا المزايا نفسها التي نعرفها فيهم والتي

إنجازات جعلتهم في مقدمة الجهات المحلية والدولية المرموقة التي تمول المنح الدراسية بعد التخرج في أرقى المؤسسات الأكاديمية على مستوى العالم.»

أضافت: «نفخر بتقديم أفضل البرامج الأكاديمية عالمية الطراز والتي تتيح لطلابنا التواصل مع كبار الشخصيات الأكاديمية

استقبلت جامعة مصر للمعلوماتية وفدًا من هيئة «فولبرايت مصر» - أحد برامج التبادل العلمي والثقافي للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بمقر الجامعة في مدينة المعرفة بالعاصمة الإدارية الجديدة، لبحث سبل التعاون بينهما فيما يخص التدريب والأبحاث لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة في جميع التخصصات، والمنح الممولة بالكامل للدراسات في الولايات المتحدة.

عقدت الدكتورة ريم بهجت، رئيس جامعة مصر للمعلوماتية، اجتماعًا مع الدكتورة ماجي نصيف المدير التنفيذي لهيئة «فولبرايت مصر» والوفد المرافق لها، بحضور الدكتور أحمد حسن، نائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب، والدكتور عمر المصري، عميد كلية الهندسة، والدكتورة سماء طاهر، عميد كلية تكنولوجيا الأعمال، والدكتور هدى مختار، عميد كلية علوم الحاسب والمعلومات، والدكتور أشرف زكي، عميد كلية الفنون الرقمية والتصميم.

أشادت الدكتورة ريم بهجت، رئيس جامعة مصر للمعلوماتية، بجهود هيئة فولبرايت في دعم قدرات خريجي الجامعات المصرية المتميزين وإتاحة الفرص لهم للدراسة بالخارج في مختلف التخصصات التي تضمن استمرارية جهود تنمية المجتمع. لافتة إلى أن منح فولبرايت تعد أحد أبرز برامج المنح العالمية المرموقة.

قالت الدكتورة ريم: «توفر جامعة مصر للمعلوماتية لطلابها المتميزين وأعضاء هيئة التدريس تجربة تعليمية ملهمة تكفل لهم نتائج عملية ملموسة في جميع المجالات والتخصصات، بما في ذلك الهندسة وعلوم الحاسب والمعلومات وتكنولوجيا الأعمال والفنون الرقمية والتصميم، لذلك نحن نفتخر بطلابنا وما يحققونه من

